

دروس في التحول الديمقراطي (1)



السبت 11 مايو 2013 12:05 م

د[] ياسر على

نقلا عن الأهرام اليومي

في زيارته للقاهرة الشهر الماضي التقيت الدكتور جيرزي بوزيك، رئيس وزراء بولندا الأسبق، وقد شغل الدكتور بوزيك منصب رئيس وزراء بولندا في الفترة 2001-1997

ثم كان أول بولندي يتأخر البرلمان الأوروبي خلال الفترة 2009-2013 وهو المنصب الذي وصل إليه لشهرته كخبير في الشؤون العلمية في مجال الطاقة، وكحاكم نزيه، ووسيط بارع[]

وقد لعب بوزيك دورا مهما في بناء بولندا ما بعد الشيوعية حيث أجري إصلاحات واسعة لقوانين الصحة والمعاشات، وتطبيق اللامركزية وتعزيز علاقات بولندا بمحيطها الدولي والاقليمي[] تناول لقائي مع الدكتور بوزيك نقل أهم ملامح التحول الديمقراطي في بولندا مقارنة بالوضع الراهن في مصر حيث رأي أن الأوضاع في مصر الآن أفضل مما كان عليه الوضع في بولندا أثناء عملية التحول الديمقراطي مؤكدا أن العالم يتطلع لنجاح التجربة الديمقراطية المصرية[]

وقد بدأت شرارة التحول في بولندا في ظروف مشابهة حيث بدأ تراجع النظام البولندي مع لحظة بداية ارتكابه ممارسات وحشية لم تكن خاضعة للمساءلة، وهو ما تمثل رمزيا في مقتل الشاعر جريجوز بيرزنيك ذي التسعة عشر ربيعا، والذي قتله قوات البوليس بوحشية في عام 3891، تماما كما حدث في مصر، في شهر يونيو 0102 عندما قتل خالد سعيد، 82 سنة بالإسكندرية والفرق كما قال ان الامر استغرق 6 سنوات في بولندا بينما استغرق 6 شهور في مصر[] كما مثل التدهور المستمر في وسائل المعيشة، والصعوبات الاقتصادية، والبطالة، والتفاوت ما بين السلطة والشعب، والفجوة بين الأجيال، والرقابة أزمات عصفت ببولندا في الثمانينات وعصفت بالعالم العربي في القرن الحادي والعشرين[] وأدت حالة الانهيار الكبير للاقتصاد في بولندا في الثمانينات إلي عملية التغيير، فلم تتمكن نظم الإصلاح العتيقة من التعامل مع حجم المشكلات، ومع بداية رفع أسعار الخبز في بولندا نشبت الاحتجاجات تحت شعار ' نريد الخبز'. مما أدى لموجة كبيرة من الإضرابات والمظاهرات في شتي أنحاء البلاد، وهو ما اضطر الحكومة لإضفاء الشرعية علي حركة التضامن وهي الحركة الاحتجاجية واسعة الانتشار، وسرعان ما بدأت المفاوضات بين ممثلي الحكم الشيوعي والقوي السياسية المعارضة وعلي رأسها حركة تضامن[] وانتهت المفاوضات بإجراء انتخابات برلمانية شبه حرة عام 1989 لثلث المقاعد[]

وأظهرت نتائج الانتخابات فوز جبهة التضامن بأغلبية المقاعد مما أدى لسقوط مدو للحكومة الشيوعية وهو ما وضع البلاد في أزمة سياسية كبيرة خاصة انه بموجب الاتفاق لابد ان يكون رئيس الدولة شيوعيا وقد جرت محاولتان في هذا الصدد لتكوين حكومات من قبل الشيوعيين ولكن باءت تلك المحاولات بالفشل[] وبنهاية عام 1989، وللمرة الأولى ومنذ أكثر من أربعين عاما تم تكوين حكومة غير شيوعية، ووافق البرلمان علي تطبيق برنامج الإصلاح الحكومي الذي يقضي بتحويل الاقتصاد البولندي من اقتصاد مركزي التخطيط إلي اقتصاد حر، هذا إلي جانب إدخال تعديلات دستورية تقضي بإزالة كل ما يتعلق بقيادة الحزب الشيوعي للبلاد، وتزامن هذا مع تغيير اسم الدولة لتكون الجمهورية البولندية[]

وفي عام 1991 فاز أعضاء جبهة التضامن في الانتخابات المحلية التي تم التنافس فيها بشكل حر، وبعد ان تم تعديل الدستور جرت أول انتخابات رئاسية حرة في البلاد، و فاز فيها زعيم المعارضة ليخ فاوونسا ليصبح أول رئيس منتخب للبلاد، وقد وافق البرلمان علي وضع دستور مؤقت للبلاد عام 1992 حتي الإنتهاء من الدستور الأساسي في 1997[] وقد عرض الدكتور/ جيرزي بوزيك أثناء لقائنا معه عددا من الدروس المستفادة من الثورة البولندية لمصر ولدول المنطقة في التحول الديمقراطي والاقتصادي معا، ومن بين تلك الدروس التي أري أهمية اطلاع الرأي العام المصري:

أولاً: إنشاء شراكة حقيقية مع الدول المماثلة: حيث تشاركت 4 دول هي جمهوريات التشيك والمجر وبولندا وسلوفاكيا في تكوين مجموعة فيسجراد (V4)، وتتشارك الدول أعضاء المجموعة في حضارة واحدة تتقاسم القيم الثقافية والفكرية والجذور الدينية المشتركة. وفي 1 مايو 2004 أصبحت الدول الأربع أعضاء في الاتحاد الأوروبي بعد أن كانت الدول أعضاء المجموعة أعضاء في حلف وارسو بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق حتي عام 1991 عندما تم حل الحلف، والذي كان مقره مدينة وارسو عاصمة بولندا.

ثانياً: العمل في كل المسارات معاً: حيث أجرت بولندا تحولا سياسيا واقتصاديا ناجحا في نفس الوقت دون تأخير في مسار عن الآخر.

ثالثاً: تفعيل العمل مع الشركاء الدوليين: حيث لعب الإتحاد الأوروبي دورا في نجاح التجربة البولندية، ليس فقط من خلال الدعم السياسي والاقتصادي المصاحب لتجربة التحول الديمقراطي ولكن أيضا من خلال خلق الأمل في بولندا جديدة تتمتع بقوة عسكرية متميزة داخل محيطها الإقليمي وأمل جديد يحسن من مستوى معيشة سكانها بالانضمام إلي الإتحاد الأوروبي وما وفره ذلك من فرص عمل واستثمارات ووصول لتجارتها إلي قلب أوروبا.

رابعاً: اعتماد التفاوض كآلية لحل النزاعات الداخلية: حيث أن التغيير جاء سلميا بمشاركة جميع الطوائف والحركات السياسية، حيث أدرك النظام السابق أنه غير قادر علي التصدي للاحتجاجات التي اجتاحت البلاد، كما أدركت حركات المعارضة أنها لن تتمكن من استبعاد القوي التقليدية القديمة من المعادلة ولم يصف ايا من القوي السياسية اي غطاء للعنف او لترويج مقدماته.

خامساً: سيادة التوافق الوطني: ووجود إطار عام متفق عليه من قبل كافة الأطراف في العملية السياسية من حتمية تطبيق اقتصاد السوق جنباً إلي جنب مع عملية التحول الديمقراطي.

سادساً: ضرورة تحقيق الاستقرار الداعم للتحسن الاقتصادي من خلال تبني عدد من الإجراءات الإصلاحية الواسعة في قطاع الشرطة من اجل تعزيز قدرات الجهاز الامني وهو موضوع لمقال قادم.

سابعاً: أهمية التواصل مع المواطنين وشرح لماذا تتخذ الحكومة قرارات اقتصادية معينة واعتماد مبدأ الشفافية من جانب الحكومات مما يسهم في تعزيز الثقة المتبادلة بين الشعب وحكومته.

ثامناً: أهمية نزاهة وعدالة القضاء بما يمثل ذلك من عدالة للمواطنين وحقوقهم ويوفر ضماناً للمستثمرين بسرعة حل مشكلاتهم باعتبار استقلال القضاء من أهم العوامل التي اعتمدت عليها بولندا في تغيير مسارها الديمقراطي.

تاسعاً: دعم دور المجتمع المدني ليستحوذ علي مرتبة مهمة جدا من مراتب البناء التدريجي للتحول الديمقراطي، خاصة مراقبة أداء الحكومة وإعادة الثقة بين الحكومة والشعب من خلال شرح أسباب اتخاذ الحكومة لإجراءات اقتصادية معينة.